1

الفصل الأول

الحياة الاقتصادية والنظم المالية في الدولة الساسانية

أولاً- الزراعة

تعد الزراعة المفصل الأساس لأي نظام اقتصادي في الماضي؛ فهي عماد الحياة كلها في ذلك الوقت، فكل شيء مرتبط بها، ولاتزال إلى اليوم كذلك؛ لأنها غذاء الإنسان يعتمد عليها بالدرجة الأساس، ولا تستطيع دولة من الدول منذ الماضي إلى اليوم الاستغناء عنها، لارتباطها بكل مفاصل الحياة، وفي الماضي كان دخل الدولة الأساس يعتمد على ضريبة الخراج[1] وكان للزراعة شأن عظيم لدى الإيرانيين، وقد مجدتها كتبهم المقدسة كثيرا، وقد نظم المركز القانوني للزراعة بدقة، وتضمنت (الأفستا) مجموعة كاملة من القواعد والقوانين في هذا الجانب، وكذلك جرى الاهتمام بالري وتنظيمه تنظيماً دقيقاً؛ لأن الري هو عماد الزراعة، إلا أن الزيادة في الماء تعني دمار المحصول، وشحُّ الماء أو قلته تعني تلف المحصول[2]، وسوء استغلاله من بعض المزارعين قد يؤدي إلى حرمان الآخرين من الاستفادة منه في ري محاصيلهم، لذا اهتم الساسانيون بتنظيم ري أراضيهم، ووضعوا له قواعد صارمة ومحددة ومفصلة، وهناك قواعد بأنواع قنوات الري وأحجامها المختلفة حسب مساحة الأرض المزروعة وطرق السدود واستخداماتها، وملاحظة الترع وتطهيرها، وكري الجداول من الترسبات والأعشاب وشروط استخدامها[3]، وقد قسمت الأراضي دون عدالة بين الناس وبين الطبقة الارستقراطية في الحكم في ظل الحكومات المتعاقبة للدولة الساسانية منذ القدم حتى نهاية الدولة الساسانية، فقد كانت الأراضي مقسمة بين الملك الإيراني وأفراد الطبقة الارستقراطية من أفراد الأُسر السبعة الرئيسة والنبلاء.

أما الفلاح فيرتبط في الأرض ارتباط عبودية (أقنان) كما هو الحال في أوروبا في العصور الوسطى. والعبودية للأرض إمَّا عبودية مطلقة أو عبودية مخففة مرتبطة بالأرض، وهذا النوع عرف في الدولة الإسلامية بـ النظام الإقطاعي[4].

ولقد اعتمدت الأعمال الزراعية في الدولة الساسانية في بلاد فارس أو العراق على نظم بدائية في الزراعة والحصاد وكري الأنهار والجداول، وقد اعتمدت على الجهد البشري والاستعانة ببعض الحيوانات كالأبقار والثيران والجمال والبغال في حراثة الأرض وفي مسألة ملكية الأرض مما يدل على اهتمام الملوك الساسانيين بشؤون الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء السدود، وهذا التطور قد شمل الأراضي الخاصة بالملك، فضلاً عن استخدام الأسرى من الشعوب المتمدنة التي تدخل في حروب مع الدولة الساسانية، مثلما حدث في عهد الملك الساساني «سابور» إذ أوكل إليهم بناء سد مائي بين السوس وتستر (الشوش وشوشتر حاليا)[5].

وتكشف لنا الأعياد السنوية الساسانية أهمية الزراعة في المجتمع الساساني، فمعظم الأعياد تتصل بأعمال الزراع ومواسمهم ولكنها صبغت بصبغة دينية، وأحيطت بشعائر ومراسيم أبعدتها عن أصولها

الحقيقة، وكان عيد رأس السنة الفارسية هو النيروز الذي يصادف (21) آذار، وهو العيد نفسه الذي كان يمارسه البابليون القدماء في العراق وموسمه أشهر الربيع إذ تتساقط الأمطار وينبت الزرع وتظهر الأزهار والورود والرياحين، ولايزال هذا العيد قائماً إلى الآن، إذ يحتفل الناس بهذا العيد ويشعلون النيران في ليلة الحادي والعشرين من آذار في أعالي الجبال والمرتفعات فرحاً بقدومه(6) أما أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع بشكل رئيس، فهي الحبوب مثل: الحنطة والشعير والرز والذرة والشوفان، وتعد هذه هي الغذاء الرئيس لعموم الناس، ومن الأشجار: النخيل والزيتون والفواكه، فضلاً عن أشجار الجوز واللوز والبندق والكازو والفستق، ومن المحاصيل الأخرى الجت (البرسيم) الذي يعد غذاء مهمًا للماشية، وتنتشر الزراعة في إيران والعراق الخاضعة للدولة الساسانية، أما الثروة الحيوانية في الدولة الساسانية فكانت تمثل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال والخيول والبغال والحمير التي كانت تستخدم في الزراعة والنقل[7].

ثانياً: الضرائب الزراعية

كانت الدولة الساسانية تجبي ضريبة الأرض(الخراج) عبر مجموعة كبيرة من الموظفين المرتبطين بمؤسساتها، أو الذين يرتبطون بوزير المالية أو كبير الوزراء (رئيس الوزراء في الوقت الحاضر). وتوجد إشارات عديدة إلى فساد هؤلاء الجباة وقسوتهم مما أثقل كاهل الطبقات الفقيرة من الفلاحين بالدرجة الأساس، ونلاحظ أن ضرائب الأرض التي شرعها كسرى أنو شروان كانت تجبى لصالح خزينة الدولة، يضاف لها حصة مالك الأرض نفسه، ونلاحظ أن الفلاح كان يعاقب بقسوة إذا امتدت يده إلى ثمار أرضه قبل تسديد ضريبة الملك وحصة سيد الأرض، ويبدو أن هذه الحال خفت بعد أن حول كسرى أنو شروان الضريبة من عينية إلى نقدية[8].

وقد كانت الضرائب ثقيلة على الفلاح الساساني والفلاح في صوب العراق، حيث قاسم ملوك فارس الفلاح على ثماره وغلاته فكان أكثر ما يأخذون الثلث، وأقله السدس، ويأخذون فيما بين ذلك عدا الشرب (السقي و الريع (المحلة والمنزل) فأمر قباذ بن فيروز بإحصاء لمساحة الأرض وعدد النخل والشجر وإحصاء الجماجم، وعزم وضع وضائع (الجزية والخراج والعشور) فهلك قبل إتمام ذلك، ولما ملك أنو شروان استتم المساحة والعدد وأحصى الجماجم، ثم جلس مجلساً عاماً، وأمر كتابه بإحصاء جميع ذلك، وخاطب الناس بما رآه من وضع الخراج على كل جريب ما مسح من الأرض، وعلى ما عده من الشجر والنخل، وما أحصى من الناس، وأنه يجبى ذلك في ثلاثة أنجم (أقساط) في كل أربعة أشهر الثلث[9]، وفي وصايا أحد الملوك الساسانيين لابنه يبين له أهمية ضريبة الخراج بقوله: (واعلم أن قوام أمرك بدرور الخراج، (استمراره) ودروره بعمارة البلاد، وبلوغ الغاية في ذلك يكون باستصلاح أهله، بالعدل عليهم والمعونة لهم)[10].

وكان مفتشو الضرائب يكلفون بالمرور على الأراضي الزراعية في كل عام، لتحديد مقدار الزروع وتسجيله في دفاتر الضرائب ولكي يعرف الأهالي الضريبة المقننة ويقفوا على مايجب دفعه، وكانت المنشورات توزع في كل ولاية ومدينة وقرية، تشمل على الضروري من المعلومات، وكان الموبذان موبذ يسند إلى رجال الدين الزرادشتيين مهمة مراقبة مأموري الضرائب حتى لا يلحق الظلم بالرعية، وقام بعض الملوك الساسانيين بإعفاء الفلاحين من الديون المتراكمة إرضاءً لهم وتقرباً إليهم.[11]

وكانت المصادر الرئيسة للدخل في الدولة الساسانية تتكون من الضريبتين: العقارية والشخصية، وكانت الضريبة الشخصية تحدد مرة واحدة بمبلغ سنوي محدد، والضريبة العقارية تجبى حسب ما تنتجه الأرض من غلات. وكان تحصيل هذه الضرائب يرافقه كثيرٌ من الظلم والجور وسوء تحصيله من ناحية الجباة، وكان مقدار ما يجبى سنوياً يتفاوت من سنة إلى أخرى[12]، وكان للملك الساساني الجديد وسيلة للتقرب من الشعب بإعفاء الزراع من الضرائب الباقية بذمتهم، فقد حط الملك بهرام الخامس عند ارتقائه العرش الضرائب التي لم تحصل، وقد بلغ مقدارها سبعين مليوناً من الدراهم، كما أمر بترك الثلث من الضريبة العقارية التي تستحق في السنة التي وُلِّيَ فيها.

وأعفى الملك فيروز الشعب في أثناء القحط إعفاءً نهائياً من الخراج والجزية، وكذلك مما كان يدفعه الناس من الأموال للمنافع العامة، كما أعفاهم من السخرة وغيرها من الأعباء[13]، ويضاف إلى الضرائب الهبات العادية التي كانت تقدم للملك في عيدي نيروز والمهرجان، فضلاً عن ما تغله الأملاك الخاصة (أملاك الملك) وما كان للملك من حقوق على الموارد الأخرى، ومن حقوقه في مناجم الذهب في فرانجيون بإقليم فارس، وغنائم الحرب، والكمارك[14].

ثالثاً- الصناعة

شكلت الصناعة المرتكز الاقتصادي الثاني بعد الزراعة في الدولة الساسانية، وقد ارتبطت الصناعة بشكل وثيق بالزراعة ملبية كثيرًا من احتياجاتها، فضلاً عن الصناعة التكميلية الأخرى مثل صناعة المحراث الزراعي الذي كان يصنع من الحديد والخشب، والأدوات الزراعية الأخرى مثل المنجل والمجرفة وأواني نقل الماء، وصناعة الحديد كانت تقتضي التعدين عن الحديد في أماكن وجوده، وإن إيران والعراق كانتا من أغنى الدول بخامات الحديد، واشتهرت كذلك الصناعات الحربية مثل السيوف والرماح والتروس والخوذ والزرود والحبال.[15]

وكذلك، وجدت المطاحن الحجرية في الدولة الساسانية والرحى كانت تصنع من الحجر، وتدار إما عن طريق الماء أو الحيوانات، فضلاً عن وجود معاصر السمسم والخروع والزيتون وتصنيع زيت

الزيتون وبقية الزيوت[16]، واشتهرت كذلك بالصناعات النسيجية من القطن والكتان الذي اشتهرت زراعته في جنوب العراق، وتطورت كذلك صناعة الأصباغ بالألوان المختلفة، وكذلك انتشرت صناعة السكر حيث كان يزرع قصب السكر في مناطق جنوب العراق والأحواز لخصوبة الأرض ووفرة المياه، وكان القصب يعصر ويحلى به الماء بالأهوار لتخفيف ملوحته عند الشرب، وكذلك كان يستخدم في إنتاج السكر ويصدر إلى مختلف المناطق، ويستخدم السكر في صناعة الحلويات والمعجنات[17]، واشتهرت الدولة الساسانية بالصناعات الصوفية وبصورة خاصة (السجاد القاشاني) الذي تشتهر به إيران إلى الوقت الحاضر، ويعد هذا من أرقى أنواع السجاد في العالم، وكذلك صناعات الخيام وبعض المنسوجات من شعر الماعز، وانتشرت مصانع النسيج في البيوت والمدن لتنتج أرقى أنواع الملابس الحريرية والقطنية والصوفية، وخلط الصوف بالحرير، والحرير بالقطن، وطرزت الملابس بالخيوط الفضية والذهبية، ولاسيما ملابس نساء القصر والطبقة الأرستقراطية[18]، وصناعة الجلود، إذ يتم دبغ هذه الجلود في مدابغ خاصة لهذه الغرض، ويستخدم الجلد في صناعة الأحذية المختلفة وحمالات الأسلحة والأنطقة. أما جلد الماعز، فكانت له ميزة خاصة فقد كانت تصنع منه أكياس حفظ الدهن والزبد والجبن والعسل والماء في أثناء التنقل أو العمل لغرض الشرب[19]، أما صناعة النحاس (الصفر) فهو من أهم الصناعات المنزلية مثل القدور والأواني والملاعق والمغارف، فضلاً عن الصناعات الكمالية مثل المزهريات والمسارج والمكاحل إضافة إلى الأواني المنزلية المختلفة الأخرى.[20] وكان النحاس يطلى بمادة بيضاء لمنع تأكسده، وإذا خلط بالقصدير يصبح مادة قوية تسمى (البرونز) الذي يصنع منه الهاون المنزلي، وفرضت الدولة رسومًا على هذه الصناعات، مثل: مصانع النسيج وأسواق الحدادين والنجارين والأساكفة والصفارين، وكلهم كانوا خاضعين للدولة وعليهم رسوم محددة يجبيها عامل السوق لصالح الدولة[21]، وقد اعتاد الساسانيون على إنشاء مستعمرات من أسرى الحرب في البلاد المختلفة لإدخال فروع جديدة من الصناعة، وكذلك لزرع الأراضي البور، لذلك نقل الملك الساساني دارا الأول عدداً من سكان أرتيريا إلى منطقة خوزستان، وأقام الملك أورود أسراه من جند الرومان في ضواحي مرو، وكذلك أقام سابور الأول أسرى الروم في جنديسابور، حيث استطاع الفرس أن يفيدوا منهم الأعمال الهندسية لإنشاء السد المشهور (سد الإمبراطور)، ووزع سابور الثاني الأسرى الذين استسلموا في آمد بين سوس وشوشتر وغيرهما من مدن الأهواز، حيث أدخلوا أنواعاً جديدة من صناعة الديباج وغيره من أنواع الحرير.[22]

رابعا- التجارة

1. الطرق التجارية

شكل موقع إيران والعراق أيام الدولة الفرثية والساسانية موقعاً مهماً في الاتصال الحضاري بين الشرق والغرب، وكان هذا الموقع يشكل أقصر طريق تجاري بين الشرق والغرب[23]، وكانت التجارة البرية تتبع طريق القوافل القديمة المشهور بـ (طريق الحرير). من المدائن القائمة على شاطئ دجلة كان الطريق الكبير يؤدي إلى همدان عن طريق حلوان وكنجاور، وتفرعت منه طرق عدة إلى جهة الجنوب باتجاه خوزستان وفارس وينتهي عند الخليج العربي، وطريق آخر يذهب إلى الري قرب طهران الحالية حتى يصل إلى بحر قزوين ومنه إلى خراسان حتى يصل إلى الهند والصين.[24]

وكان طريق الحرير المشهور يشكل شبكة مهمة ومعقدة من الطرق التجارية، تكاد لا تدع مدينة إلاّ وتمر بها وتستثمر منتجات سكانها المختلفة، وحتى المدن المطلة على الخليج العربي كانت مرتبطة بهذا الطريق الذي يعد في ذلك الوقت عصب الحياة الاقتصادية للعالم قبل ظهور الدين الإسلامي، وكانت مدن مرو ونيسابور وهراة وبلخ وهمدان وكرمنشاه والري وتبريز - فضلاً عن العواصم المهمة في ذلك الوقت - التي تعد سلوقية والمدائن والحضر وسنجار والموصل وتدمر ونصيبين من أهم مراكزها، وانتشرت على طوال هذه الطرق الحراسات وخزانات المياه والمحطات التجارية[25]، ويتفرع طريق الحرير ليتصل ببلاد الهند والسند وأفغانستان ثم أرمينية وجورجيا (بلاد الكرج)، ثم يتصل بأوروبا عبر بلاد الشام، فتصل القوافل التجارية مدينة القسطنطينية ومدن البحر المتوسط ثم تصل بعدها روما، وقد لعبت الاتفاقات السياسية بين الدولة الرومانية والدول الحاكمة لإيران والعراق دوراً مهماً في تطور وحماية هذه التجارة الحيوية، وقد شكلت مدينة نصيبين عقدة المواصلات مع الدولة الرومانية، مركزاً تجارياً مهماً بين الفرثيين وبين الرومان تتجمع فيه تجارة الدولتين ويتم تبادل البضائع فيها، ومن بين شروط الصلح التي عرضها الإمبراطور الروماني على الملك الساساني أن تكون نصيبين وحدها هي نقطة الاتصال بين الدولتين، ولكن الملك الساساني رفض هذا البند من الاتفاقية[26].

أما النشاط البحري في كل من الخليج العربي والبحر المتوسط والمحيط الهندي وصولاً إلى إفريقيا وبلاد الصين فكانت السفن تمخر البحار ذهاباً و إياباً، وكانت موانئ عُمان وصنعاء ودارميه وعدن وسيراف، فضلاً عن موانئ البحر الأحمر - تعج بالمواد التجارية من بلاد أوروبا وافريقيا والهند والصين، وكان نهرا دجلة والفرات يستخدمان في نقل البضائع إلى مختلف المناطق المطلة على هذين النهرين.[27]

2. الصادرات والواردات

كانت المواد التي تصدر من بلاد فارس والعراق هي الجلود وقرون الكركدن والذهب والفضة والعبيد والثور والكحل الإيراني والعسل والفرو والزجاج والعاج الإفريقي والسجاد البابلي والإيراني والمرجان واللؤلؤ والأقمشة المصنوعة في بلاد الشام، الموف (الدمقس) و(الموسلين)، المصنوع في مدينة الموصل والأدوية المخدرة من آسيا و غيرها من البضائع الأخرى[28]، وتستورد الدولة الساسانية الفخار الصيني والحرير الصيني المعروف والورق والتوابل والتحف الصينية.[29]

خامساً- مالية الدولة

1- الواردات

تعد ضريبة (الخراج) التي تفرض على الأرض تبعاً لخصوبتها ونوعية المحصول ونوع السقي بالمطر أو الري وقربها أو بعدها عن مراكز المدن من أهم واردات الدولة، لذلك، كان لزاماً على الدولة الحفاظ على خصوبة الأرض وكري الجداول والأنهار والمنازل ومن ثم، ملاحظة المحاصيل الزراعية والاهتمام بالجباية وما يقع للدولة من ضريبة، لذلك تضمن حق الدولة وحق الفلاح.

وثم، بعدها الضريبة التي تقع على الصنّاع والحرفيين، وكان لكل حرفة رئيس صنف، وهو يكون الواسطة بين الصنّاع من أهل حرفته والدولة، ويقوم بمراقبة عمل الصنّاع، ويتميز هذا الشخص بالخبرة لمعرفة طرائق الغش والتدليس، ويتوجب على هذا الشخص جباية حق الدولة وما يترتب لها من ضريبة من أجل الصناعة، وهناك العامل على السوق الذي يراقب جميع أهل الحرف والصناعات، مثل الصناعات النسيجية في العراق وإيران، وهذه الصناعات كانت منتشرة بشكل كبير في المنازل وبصورة خاصة صناعة السجاد والحرير[30]، ومن الموظفين المهمين الذين يتولون جباية الضرائب صاحب الخراج الذي يعد من أهم الشخصيات المالية في الدولة، وله مكانة متميزة عند الملك الساساني أو الفرثي.[31]

وهناك ضريبة أخرى هي ضريبة الرأس (الجزية) التي تفرض على عامة الناس من أتباع الدولة، وهي مقدار ثابت يُفرض على كل إنسان بالغ عاقل، ويعفى منها النساء ورجال الدين وكبار الشخصيات في البلاد الإيرانية، وقد حدد هذه الضريبة الملك كسرى أنو شروان على أقسام بعد أن ضاق الناس ذرعاً بالجزية السابقة، فالطبقة الغنية تدفع (12) درهماً في السنة والوسطى (8) دراهم والفقيرة أربعة دراهم، وتدفع هذه الضريبة على شكل ثلاث دفعات في السنة.[32]

وضريبة العشور التي تجبى من تجار الدولة الأجنبية بمقدار العشر أو مبدأ المعاملة بالمثل، وكانت مبالغ هذه التجارة كبيرة، وذلك بسبب احتكار الساسانين ومن قبلهم الفرثيين لطريق الحرير المؤدي إلى بلاد الهند والصين، وقد حددت كلتا الدولتين الفرثية والساسانية والرومانية والبيزنطية أماكن محددة تمر منها البضائع لتعشيرها بالعشر وتسمى هذه (المآصر)، وقد حددت معاهدة الصلح في سنة (562م) في المادة الثالثة التي نصت على أن يستمر تجار الفرس والروم في تبادل جميع أنواع البضائع على أن يتم أخذ ضريبة العشر من الطرفين.

وكان الحرير الصيني أهم أصناف التجارة عند الدولة الساسانية مقابل شراء الصينيين البضائع الفارسية، مثل: الكحل الإيراني المشهور، وكذلك السجاد الإيراني المشهور، فضلاً عن الأحجار الثمينة السورية الطبيعية والصناعية والمرجان واللؤلؤ من البحر الأحمر، والأقمشة المنسوجة في الشام ومصر والمواد المخدرة من آسيا الوسطى. [33]

2- النفقات

إن نفقات الدولة الساسانية كانت غالباً على الحرب ومصاريف البلاط ورواتب الموظفين، والأبواب الأخرى لتسيير دولاب العمل العادي في الدولة، ثم في الأشغال العامة لتيسير زراعة الأرض، وإنشاء الجسور والمحافظة عليها وحفر الترع والقنوات الزراعية وكري الأنهار، وكانت الدولة تفرض على الجهة المستفيدة من مشروع عام ضرائب استثنائية حتى يتيسر تنفيذه[34]، وكان الملك الفارسي أحياناً يعفي رعاياه من الضرائب المتأخرة والمتراكمة عليهم للتخفيف عنهم من جهة، ولضمان عدم حدوث ثورة ضده من قبلهم، ويوزع أحياناً هبات للفقراء مثلما فعله الملك بهرام الخامس وفيروز، فالملك بهرام الخامس تبرع بالمال للفقراء والمساكين وكذلك، على أهل البيوتات وأصحاب النسب والحسب حتى وصلت إلى عشرين مليون درهم.[35]

ويذكر أن الملك الساساني كسرى أنو شروان أصدر مراسيم عدة تتناول التخفيف عن الناس، فأجرى مسح الأرض، وحدد ما يدفع عنها من المال فجعل درهمًا على كل جريب يزرع حنطة أو شعير، وثمانية دراهم على كل جريب من الأعناب، وسبعة دراهم عن كل جريب يزرع برسيمًا (جت)، وخمسة أسداس الدرهم عن كل جريب يزرع أرزًا، ودرهم واحد عن كل أربع نخلات وست أشجار زيتون.[36]

3- النقود

لقد كان النقد الرسمي للدولة الفرثية والساسانية هو الدرهم الفضي، إذ كانت الضرائب تجبى إما نقداً أو عيناً وكانت الدولة هي التي تحتكر التعدين، واتبعت الدولة الفرثية والساسانية نظام العملة الواحدة وهو الدرهم الفضي، وحرصت كلتا الدولتين على التدقيق في سكه ونقاء معدنه، والمحافظة على وزنه وعياره طول مدة حكمهم.

ويرجع اعتماد الدرهم الفضي لوجود معدن الفضة في أرض الإمبراطورية الفارسية، ولم يسكوا نقوداً ذهبية وذلك لندرة هذا المعدن بل كانوا يستخدمون ما يأتيهم من عملة ذهبية من الدولة الرومانية أو البيزنطية، ولو نظرنا إلى معاهدات الصلح مع الرومان والبيزنطنيين نلاحظ أن الفرثيين والساسانيين كانوا يدونون مبالغ الجزية أو الديون على الرومان والبيزنطين بالدينار الذهبي(37)، ولقد كان الدرهم الساساني من الفضة الخالصة، ويبلغ وزنه مثقال وعياره يبلغ معدله 98% من الفضة الخالصة، وقد وزن المستشرق الألماني «مورتمان» (2500) قطعة من النقود الفرثية والساسانية في متحف برلين فوجدها متساوية الوزن تقريباً على مدى (2500) سنة.

أما طراز سك الدرهم، فقد كان الأساس الذي ضرب به الفرثيون نقودهم، ففي الوجه صورة الملك الفرثي واسمه، وبعض عبارات التعظيم للملك الفرثي، وفي بعض الأحيان توجد بعض النقوش كالقمر والنجمة، أما ظهره فتجد فيه الشمس أو المعابد (معابد النيران) أو صورة أحد الهياكل الدينية مع وجود صورة لحارسين بأيديهما الرماح، ويكتب في الظهر تاريخ السك ومكانه واسم الملك الساساني في بعض الأحيان.[38]

وسكت النقود الساسانية على الطراز الغرثي، وكان لكل ملك صورته الخاصة به، وكانت العملة تسك في العاصمة «طيسفون»، وكذلك مراكز الإقليم، وقد بلغ عدد مراكز سك النقود في عهد الملك كسرى أنو شروان مئة مركز، وكانوا يقومون بجمع العملة المتوفرة في خزينة الدولة وختمها باسم الملك الجديد، ثم تجمع بقية النقود تدريجياً.[39]

وكذلك، كانت الفلوس النحاسية هي العملة الثانية في إيران والعراق قبل ظهور الدين الإسلامي، وعند فتح بلاد العراق وإيران ظلت هذه النقود الفضية هي النقود المستعملة طيلة العصرين الراشدي والأموي حتى عهد الحجاج بن يوسف الثقفي؛ إذ أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بتعريب العملة إلى اللغة العربية وإصدار عملة عربية إسلامية جديدة بدل العملة الفارسية.[40]